Yemen statement
First session of the Preparatory Committee for the fourth International Conference on Financing for Development
Multi-Stakeholder Round Table Discussion on "Domestic and International Private Business and Finance"
Thursday, 25 July 2024, 11:30 – 13:00

Thank you, Chair. Yemen deeply appreciates this crucial discussion on mobilizing private business and finance for sustainable development. I would like to begin by highlighting the remarkable resilience and contributions of Yemen's private sector during the active conflict.

Yemen's private sector has shown remarkable resilience, contributing 78.72% of GDP in since 2015 with 75% of enterprises continuing to operate despite the conflict.

They've reinforced community resilience by providing basic services and facilitating humanitarian operations where public systems have weakened. We are working to better harness this potential through public-private dialogue and partnerships. To build on this resilience, I intend to address some of the guiding questions and share Yemen's perspective:

On enhancing the quality and impact of private investment:

- We're streamlining business processes and strengthening property rights to improve our investment climate.

- We see great potential in blended finance to de-risk private investment in key sectors like energy, water, and agriculture. We welcome initiatives like the proposed loss and damage fund that could provide guarantees or first-loss capital to catalyze private investment in climate adaptation projects.

- We are working with regional and international partners and MDBs' such as Saudi Arabia and World Bank to build institutional capacity for these efforts.

On aligning private sector activities with sustainable development:

- Our recently launched Private Sector Council coordinates business community engagement in humanitarian response and recovery efforts. We're exploring ways to scale up corporate social responsibility initiatives aligned with national development priorities.

- We coordinate with MDBs such IFC to leverage private sector experience in service delivery for broader reconstruction efforts.

On enhancing financial inclusion:

- We're strengthening the regulatory environment for fintech innovation while ensuring consumer protection.

- We continue to welcome technical assistance to build digital and financial infrastructure, especially for MSMEs and rural areas.

- Mobile money and digital financial services continue to offer promising solutions for our largely unbanked population.

On mobilizing long-term private finance for sustainable infrastructure:

Yemen's infrastructure needs are immense. We envision a major role for Yemeni local and diaspora private investment and PPPs in reconstruction and upgrading infrastructure despite the perceived risks remain high for many investors. To achieve these efforts:

- We call on multilateral development banks and partners to expand guarantees, political risk insurance, and other de-risking instruments in conflict affected countries. This could help us leverage the expertise and resources of our resilient private sector for larger-scale reconstruction efforts.

- Initiatives like the Global Infrastructure Facility could provide valuable end-to-end transaction support.

In closing, Yemen is ready to work with all partners to foster sustainable private sector development. We need coordinated international support to build peace, restore stability, and enable private sector-led growth. Thank you.

Arabic

شكرا السيد / السيدة الرئيس. تقدر اليمن بعمق هذه المناقشة الحاسمة حول تعبئة الأعمال والتمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة. أود أن أبدأ بتسليط الضوء على المرونة والمساهمات الملحوظة للقطاع الخاص اليمني خلال النزاع النشط.

لقد أظهر القطاع الخاص اليمني مرونة ملحوظة، حيث ساهم بنسبة 78.72% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2015 مع استمرار 75% من المؤسسات في العمل رغم النزاع.

لقد عزز القطاع الخاص صمود المجتمع من خلال توفير الخدمات الأساسية وتسهيل العمليات الإنسانية حيث ضعفت الأنظمة العامة. نحن نعمل على الاستفادة بشكل أفضل من هذه الإمكانات من خلال الحوار والشراكات بين القطاعين العام والخاص. للبناء على هذه المرونة، أعتزم التطرق إلى بعض الأسئلة التوجيهية ومشاركة وجهة نظر اليمن:

فيما يتعلق بتعزيز جودة وتأثير الاستثمار الخاص:

- نحن نعمل على تبسيط العمليات التجارية وتعزيز حقوق الملكية لتحسين مناخ الاستثمار لدينا.

- نرى إمكانات كبيرة في التمويل المختلط لتقليل مخاطر الاستثمار الخاص في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والمياه والزراعة. نرحب بمبادرات مثل صندوق الخسائر والأضرار المقترح الذي يمكن أن يوفر ضمانات أو رأس مال للخسائر الأولى لتحفيز الاستثمار الخاص في مشاريع التكيف مع تغير المناخ.

- نحن نعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين والبنوك متعددة الأطراف مثل المملكة العربية السعودية والبنك الدولي لبناء القدرات المؤسسية لهذه الجهود.

فيما يتعلق بمواءمة أنشطة القطاع الخاص مع التنمية المستدامة:

- يقوم مجلس القطاع الخاص الذي اكلق مؤخرًا بتنسيق مشاركة مجتمع الأعمال في جهود الاستجابة الإنسانية والتعافي. نحن نستكشف طرقًا لتوسيع نطاق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات المتوافقة مع الأولويات التنموية الوطنية.

- نحن ننسق مع البنوك متعددة الأطراف مثل مؤسسة التمويل الدولية للاستفادة من خبرة القطاع الخاص في تقديم الخدمات لجهود إعادة الإعمار الأوسع.

فيما يتعلق بتعزيز الشمول المالي:

- نحن نعمل على تعزيز البيئة التنظيمية للابتكار في التكنولوجيا المالية مع ضمان حماية المستهلك.

- نواصل الترحيب بالمساعدة الفنية لبناء البنية التحتية الرقمية والمالية، خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمناطق الريفية.

- تقدم الأموال المتنقلة والخدمات المالية الرقمية حلولاً واعدة لسكاننا الذين لا يتعاملون مع البنوك إلى حد كبير.

فيما يتعلق بتعبئة التمويل الخاص طويل الأجل للبنية التحتية المستدامة:

احتياجات البنية التحتية في اليمن هائلة. نحن نتصور دورًا رئيسيًا للاستثمار الخاص المحلي واليمني في المهجر والشراكات بين القطاعين العام والخاص في إعادة الإعمار وتحديث البنية التحتية على الرغم من أن المخاطر المتصورة لا تزال مرتفعة بالنسبة للعديد من المستثمرين. لتحقيق هذه الجهود:

- ندعو البنوك متعددة الأطراف والشركاء إلى توسيع نطاق الضمانات والتأمين ضد المخاطر السياسية وغيرها من أدوات تخفيف المخاطر في البلدان المتأثرة بالنزاعات. يمكن أن يساعدنا هذا في الاستفادة من خبرة وموارد قطاعنا الخاص المرن لجهود إعادة الإعمار على نطاق أوسع.

- يمكن أن توفر مبادرات مثل مرفق البنية التحتية العالمية دعمًا قيمًا للمعاملات من البداية إلى النهاية.

في الختام، اليمن مستعدة للعمل مع جميع الشركاء لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع الخاص. نحن بحاجة إلى دعم دولي منسق لبناء السلام، واستعادة الاستقرار، وتمكين النمو الذي يقوده القطاع الخاص. شكرا لكم.